نقطتين شارحة

▪ مازن الزيدي

أبعد من المالكي وعلاوي

قبل أيام استنكر إعلاميون وناشطون مدنيون الذكرى الأولى لاغتيال زميلهم الفنان والإعلامي هادي المهدي، ولم يكن ذلك الاحتفال يليق لا بالراحل ولا بما يمثله من رمزية للحراك المدني في العراق منذ ٢٥ شباط ٢٠١١.

وبخلاف الذكرى الأولى لانطلاق احتجاجات شباط التي مرت مرور الكرام من دون إحياء يليق بها، فان الذكرى الأولى لاغتيال المهدي كان يتوقع لها أن تكون مختلفة بكل المعايير والمقاييس خصوصا وانها جاءت بعد يومين فقط من "صولة قندهارية" استهدفت النوادي الاجتماعية التي تشكل احد رموز التعدد والتسامح التي ميزت هوية مدينة بغداد عن غيرها.

للأسف لم يرتق استذكار هادي المهدي للتحديات التي تواجه مجتمعنا ابتداءً من موجة التطرف والتشدد الآخذة بالاستفحال وليس انتهاءً بغول الاستبداد الذي يضرب في كل مفاصل الدولة منذ خروج الأمريكان مستغلا انشغال المجتمع الدولي بما يدور حولنا من إعراض الربيع العربي.

وبرغم ايماني بصدق نوايا من أصر على إحياء ذكرى هادي، لكن الحفل والتحضير له اتسما بنوع من العفوية والتساهل لم يكونا يتناسبان وأهمية فضاء الاحتجاج المدني الذي كان من المفترض ان يعاد التذكير به من على منبر المناسبة.

كل ما شهدناه وحضرناه في ذلك المكان المظلم والمنعزل، مساء السبت الماضي في شارع ابي نؤاس، لم يجلب انتباه سائق تكسي كان يمر بالجوار، فضلا عن أن يشكل محطة تلفت انتباه ٣٠ مليون عراقي منشغل بهموم المعيشة عما يتشكل حوله وباسمه لفرض نمط معين من التفكير والحكم وشطب الآلاف السنين من تاريخ التعايش والتنوع في هذه البلاد.

ما يدعو للأسى ايضا ان حراكنا المدني، بما يضم من أصوات ومنظمات، ما زال ينزف رصيده يوما بعد آخر، وهو لا يتقن فن استثمار الفرص، بل مازال يؤمن بالتظاهر والاحتجاج لأجل التظاهر والاحتجاج، وهو يواصل عجزه عن بلورة خطاب متماسك يعطيه زخما وقوة وتأثيرا أو حتى تعاطف المجتمع على اقل تقدير.

هذه الخسارات والإخفاقات، المقصودة وغير المقصودة، أفقدتنا، نحن دعاة الدولة المدنية، ثقة الشارع وتعاطفه، فلم تعد صفعات "حكومة الحجي"، بنظر المجتمع، سوى جهاد في سبيل تطهير المجتمع من القاذورات والعملاء والبعثيين والى آخر ذلك من التهم الجاهزة.

بالمقابل لم يعد صراخنا ودفاعنا بوجه السياسة الممنهجة، التي تنفذها حكومة المالكي، بنظر الشارع سوى دفاع عن حانات ومواخير وعاهرات، فالقضية تختصر بهذه البساطة وبهذا الشكل من التشويه والتزييف الذي أتقنه خلفاء صدام.

يبدو لي أن الصوت المدني لم يصل للنضج الكافي الذي يمثل حالة حقيقية راسخة وسط المجتمع، فهو ما زال مجرد ضيف خجول مرتبك لا يحسن التعبير عن مطالبه بوضوح وصراحة.

ما زال الكثير منا يخشى انتقاد السائد سياسيا واجتماعيا خشية ان يحسب على فريق المالكي او فريق علاوي. فلا يؤمن الكثير منا بان "الصوت المدني" اكبر من معارضة المالكي او تأييد علاوي، وهما ابرز رموز الصراع السياسي حاليا، انه مسؤولية إبقاء الضمير الجمعي العراقي يقضا أمام محاولات الاستغفال والتلاعب بالمشاعر الذي تمارسه مختلف الأطراف.

الكثير منا يقف حائرا بين نموذجي علاوي والمالكي، فنقد الثاني يصب في صالح الاول والعكس صحيح، وهذا ما يشكل مأزقا كبيرا لم ينجح الصوت المدني بالخروج منه لا سيما في ظل اجواء الاستقطاب الطائفي والاثني الذي يسود البلد.

ما يجمعني بعلاوي أو المالكي هو قربهما من النظام الديمقراطي المؤمن بالتداول السلمي للسلطة والفصل الكامل للسلطات. فعلى هذا الأساس يجب توجيه اقسى أنواع الهجاء لرئيس الوزراء عندما يحاول احتواء المؤسسة القضائية وتعطيل السلطة التشريعية، والتمادي في تربية أظافر الاستبداد.

لكن في الوقت ذاته لن يتم التسامح مع علاوي وقائمته وبقية القوائم الكبرى اذا ما انخرطوا في لعبة المحاصصة وغضوا السمع والابصار عن محاولات ضرب الاساس المدني للعراق الجديد.

الصوت المدني في العراق، والذي كان هادي المهدي يمثل احد شخوصه، ابعد من الاصطفافات السياسية فهو ليس معارضة ولن يكون موالاة بالتأكيد، انه روح الشعب التي تمثلها الأصوات البيضاء الناصعة.

إنها أمانة التحذير من العودة للماضي، والتحذير من إعادة إنتاج ديكتاتورية قد تكون دستورية هذه المرة.

التيار الصدري يتهم جهات سياسية بعرقلة قانون النفط

الكردستاني يرجّح اعتماد مقترح قانون لجنة الطاقة

قررت هيئة رئاسة مجلس النواب تشكيل لجنة مصغرة لمراجعة مسودة قانون النفط لعام 2007 وكذلك المشروع الحكومي الذي أرسل إلى البرلمان في أواخر عام 20011 والمقترح المقدم من قبل لجنة الطاقة النيابية واختيار احدهما .

وفي الوقت نفسه فقد رجح التحالف الكردستاني اعتماد مقترح القانون الذي قدمته لجنة النفط والطاقة كقانون جديد للنفط والطاقة،موضحا انه ينسجم مع المادتين (111و112) من الدستور العراقي،معتبرا أن مسودة قانون 2007 فيها مخالفات صريحة للدستور العراقي.

□ بغداد/محمد صباح

وقد اتهمت كتلة الأحرار النيابية بعض الجهات السياسية بعدم وجود أية رغبة لديها لتشريع قانون النفط والطاقة،لافتة إلى أن نية هذه الجهات هو إبقاء الأزمة السياسية الحالية دون وضع الحلول لها.

وفي حديث له مع "المدى" أوضح عضو لجنة النفط والطاقة النيابية قاسم محمد "أن هيئة رئاسة البرلمان قررت تشكل لجنة مصغرة تضم وزير النفط في الحكومة الاتحادية عبد الكريم إلعيبي ونظيره في حكومة الإقليم آشتي هورامي وممثلين عن جميع الكتل السياسية، فضلا عن احد أعضاء هيئة رئاسة البرلمان لمراجعة أو النظر في مسودة قانون النفط لعام ٢٠٠٧ والمشروع الحكومي ومقترح لجنة الطاقة،موضحا أن هذه اللجنة المشتركة ستعقد أول اجتماعاتها يوم الثلاثاء المقبل".

وأضاف" إن خلافات الكتل السياسية تكمن في أن البعض منها يؤيد مسودة عام ٢٠٠٧ والقسم الآخر مع المشروع الحكومي الذي أرسلته في أواخر عام٢٠٠١١ وقسم ثالث يؤيد مقترح لجنة النفط والطاقة الذي تم قبوله من قبل هيئة رئاسة البرلمان وكسب صفة المشروع بعد قراءة (٢٣) مادة من مواده داخل مجلس النواب".

وبين محمد النائب عن التحالف الكردستاني"أن هناك خلافات أساسية بين الكتل السياسية على بعض بنود مسودة قانون النفط والطاقة لعام ٢٠٠٧ والمشروع الحكومي ،حيث يؤكدان في بعض موادهما على إلغاء جميع العقود النفطية في جولات التراخيص التي أبرمتها حكومتا بغداد وأربيل في وقت سابق،والثاني كيفية تشكيل المجلس الاتحادي حيث يرى المشروع الحكومي أن يكون هذا المجلس تابعا لرئاسة الوزراء في حين تطالب بعض الكتل بان يكون مستقلا،أما الثالث هو عدم إعطاء للمحافظات والأقاليم المنتجة للنفط أي دور".

وأضاف"إن مشروع لجنة النفط والطاقة هو الأقرب للتشريع من الجميع لأنه مطابق ومنسجم مع المواد الدستورية،لافتا إلى أن مسودة تقديم مسودة مقبولة من قبل الجميع،مبينا وجود رغبة من جميع الأطراف والفرقاء في تجاوز هذه المرحلة على الرغم من وجود تزمت في الآراء الذي أوصلنا إلى تأخير هذا القانون".

وبين"أن إقرار هذا القانون سيخفف من وطأة الخلافات الدائرة بين الكتل السياسية منذ عام ٢٠٠٦ ولحد الآن التي سببت امتعاضات وتشنجات بين بغداد وإقليم كردستان وبعض مجالس المحافظات وكذلك المؤسسات النفطية الحيوية،لافتا إلى أن تشريع هذا القانون سينظم دخول الشركات الأجنبية للاستثمار النفطي بشكل اكبر وأوسع بين الحكومة الاتحادية والمحافظات والأقاليم".

اتهم نائب عن كتلة الأحرار بعض الأطراف السياسية في عدم وجود جدية لديها في تشريع قانون النفط والطاقة وجعله قانونا سياسيا من اجل إبقاء المشاكل كما هي عليها.

وقال عواد العوادي"إن تشريع قانون النفط والطاقة من أهم العوامل التي تساعد في استقرار العراق سياسيا واقتصاديا عندما يكون هناك اتفاق على تمرير هذا القانون في مجلس النواب والتصويت عليه،معتبرا أن أهمية هذا القانون تقع ما بعد قانون المحكمة الاتحادية لما له من دور ايجابي في كل المراحل".

ودعا العوادي وهو عضو لجنة النفط والطاقة النيابية إلى "أن تكون هناك جنبة مهنية وفنية لهذا القانون والابتعاد عن الخلافات السياسية،متهما بعض الكتل السياسية في جعل هذا القانون قانونا سياسيا من اجل إبقاء الخلافات كما هي عليها اليوم".

وأضاف"إن تشريع هذا القانون سيحمي الثروة النفطية العراقية من الشركات التي بدأت تدخل مستغلة ضعف القوانين السابقة،منوها إلى عدم استطاعة العراق محاسبة هذه الشركات في عملية الاستخراجية للنفط البعيدة عن التكنولوجيا الحديثة وحتى الاستكشافية منها".

وبين"أن مهمة اللجنة المصغرة هو النظر بمسودة قانون عام ٢٠٠٧ والمشروع الحكومي والاطلاع على ملاحظات إقليم كردستان والمحافظات المنتجة والحكومة الاتحادية لأنها المعنية بالأمر أكثر من غيرها".

انتقدوا ضعف الجهد الاستخباراتي والتدخل الخارجي

نواب يستغربون مرور أحداث الأحد الدامية دون حلول

اعتبر نائب عن كتلة المواطن انعدام الدعم اللوجستي للجهد الاستخباري وتغلغل العناصر المشبوهة في الأجهزة الأمنية وراء العمليات الإرهابية. فيما أبدت نائبة عن كتلة الفضيلة استغرابها من عدم تخصيص رئاستي مجلس الوزراء والنواب جلسة لمناقشة أسباب الخرق الأمني الكبير الذي وقع الأحد الماضي وترك الامر يمر من دون اتخاذ أي إجراءات تذكر.

□ متابعة/ المدى

وقالت سوزان السعد في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه امس الاربعاء انه "من غير الممكن ان يمر الخرق الذي وقع قبل ثلاثة ايام من دون ان يكترث احد او ان يسعى الى ايجاد الحلول المناسبة للحيلولة دون حدوثه مرة اخرى، لاسيما ونحن طالبنا مرارا وتكرارا بتفعيل الجهد الاستخباراتي الذي يمثل النواة الاولى في القضاء على الارهاب وخلاياه النائمة".

وأضافت السعد "لو حدث هذا الخرق في الدول المتقدمة لوجدنا ان اغلب المسؤولين على الملف الامني استقال من منصبه وفسح المجال لغيره اما في بلدنا فان ايا لم يحرك ساكن، فضلا عن بقاء الحال كما هو عليه من دون ان نتقدم ولو لخطوة واحدة باتجاه ضبط الامن في البلد".

وشددت على اهمية ان "يأخذ القائمون على الملف الامني بالنداءات الكثيرة التي طالبت بتفعيل جهاز الاستخبارات من خلال دعمه ماديا ومعنويا وزج عناصر كفوءة ومخلصة فيه تستطيع ان تكشف مكامن الضعف والقوة في جسد الارهاب المترهل".

وشهد يوم الاحد الماضي سلسلة من الانفجارات بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة طالت العديد من المحافظات ما ادى الى استشهاد واصابة المئات من الابرياء.

الى ذلك اكد النائب عن كتلة المواطن عزيز العكيلي انعدام الدعم اللوجستي للجهد الاستخباري وتغلغل العناصر المشبوهة في الأجهزة الأمنية وراء العمليات الإرهابية.

وقال العكيلي في بيان صحفي ان "جميع الاحداث الامنية التي تجري في بغداد ومحافظاتنا ومنذ سنوات لا تبشر بخير وهناك خروقات امنية واضحة وهناك تقصير وقصور في الاداء الامني في البلد".

وتساءل "من المسؤول عن هذه الدماء التي تنزف يوميا من المواطنين؟ هل كما يحللون او يحلو لهم ان يقولوا إن سببها الكتل السياسية او مجلس النواب؟ أليس المسؤول الأول هو قيادات الأجهزة الامنية من الأمرين وبمختلف مستوياتهم ومسؤولياتهم؟".

تابع العكيلي "أليس المسؤول الأول هو صاحب الصلاحيات التنفيذية وقرارات التعيين والنقل والعقوبة؟ أليس المسؤول الأول هو من جاء بالنكرات والرؤوس البعثية لتولي ادارة الاجهزة الامنية المختلفة وبعنوان ○وكالة□؟ أليس المسؤول الاول من يعتمد على أصحاب التاريخ الأسود مقابل كلمة ○نعم سيدي□ ويترك المخلصين من المجاهدين والكفاءات الحريصين على حب الوطن والمضحين لأنهم لا يقولون نعم سيدي". و أشار الى ان "عدم تعيين الوزراء الأمنيين في مناصبهم له الأثر الكبير في وقوع هذه العمليات الارهابية اضافة الى المعدات الفاسدة لأجهزة كشف المتفجرات وعدم إيجاد الخطط الصحيحة والاستباقية من قبل القادة الامنيين لمعالجة هذه الخروقات إضافة إلى تغلغل الكوادر المشبوهة والتي لها علاقات مع النظام السابق والقاعدة واستشراء الفساد المالي والإداري في كافة مفاصل الدولة وخصوصا الأجهزة الأمنية لابد من التأكيد على أن هناك خللا في الدعم الوجستي للجهد الاستخباري والذي تقع عليه مسؤولية إحباط المحاولات الإرهابية قبل وقوعها"، وان "إقالة المسؤولين عن المناطق التي تقع فيها العمليات الارهابية وإحالتهم للتحقيق يعتبر جزءا من المعالجة لهذه الخروقات". و تابع "هنا لابد ان احيي جميع المراتب من الجيش والشرطة وصغار الضباط الذين يسهرون الليل والنهار من اجل حفظ وسلامة الوطن والمواطن".

من جانبه قال عضو التحالف الوطني النائب السابق عامر ثامر ان الخطط التقليدية للاجهزة الامنية المتمثلة بالانتشار الكثيف وقطع الشوارع ما عادت تجدي نفعا.

وقال ثامر في تصريح لـ"اين" إن "مسؤولية حماية المواطنين ودمائهم وتحقيق الأمن والاستقرار يقع على عاتق الأجهزة الأمنية لذا لابد من محاسبة المقصرين منهم بواجباتهم".

وأضاف أن "تلك الأجهزة عليها واجب كبير في هذا العمل والتحجج بان هناك قاعدة وبقايا البعث على الرغم من صحته لا يعفيها من تلك المسؤولية ومن الضروري اعداد خطة إستراتيجية للقيام بعمليات استباقية وتفعيل الجهد الاستخباراتي بالشكل الذي يتناسب وحجم الهجمة التي تحصل بين فترة وأخرى ويجب محاسبة كل من يقصر في واجباته لان الدماء غير رخيصة".

وشدد على ضرورة أن "يكون هناك عمل جاد فعال وسريع ووضع خطة حقيقية بيد أناس مهنيين يعرفون واجباتهم بشكل جيد ويمتلكون العدة والتكنولوجيا الحديثة لان العدو ليس عدوا تقليديا". واشار ثامر الى ان "هناك مسألة مهمة تتمثل بملف الوزارات الامنية اذ انه لا بد من إشغال تلك الوزارات الأمنية والإتيان بأناس بعيدين عن المحاصصة وهم مختصون بعملهم كما يجب ألا تكون من حصة جهة معينة".

وبين أننا "امام مفصل تاريخي حيث بدأ الشعب يتذمر واعتقد الخطط التقليدية المتضمنة قطع الشوارع دون أن تكون هناك خطط حقيقية مرسومة بحرفة استخباراتية لمواجهة مثل هكذا هجمات لن تجدي نفعا".

فيما حذرت النائبة عن القائمة العراقية عتاب الدوري من وجود أجندات خارجية تحاول نقل التجربة السورية الى البلاد وإرباك الوضع العام، داعية السياسيين وقادة الصف الأول إلى التصالح وبأسرع وقت ممكن لتلافي ما قد يحدث. وقالت في بيان صحفي "إن تدهور الوضع الأمني في الآونة الأخيرة ما هو إلا محاولة تحاك في الخارج لإضعاف الداخل وإبقائه في عزلة عن محيطه العربي والإقليمي.

وطالبت "بتحقيق مبدأ المصالحة الوطنية بين القوى السياسية لان استمرار الخلافات سيفقد البلد هيبته ويقلل من قدرته وتاثيره في محيطه العربي والإقليمي".

وشددت الدوري على ضرورة أن "يبادر التحالف الوطني الى عقد اجتماع يجمع قادة الكتل ليقدم ورقة الاصلاح بشكل رسمي، على ان تجسد بنود هذه الورقة بقرارات فعلية تطبق على ارض الواقع كـ "اقرار قوانين العفو العام والمحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الاعلى وحسم الوزارات الامنية وايقاف العمل باجراءات هيئة المساءلة والعدالة والبدء بمصالحة وطنية شاملة لجميع السياسيين".

وتابعت "ان كل ذلك يمثل خطوات ايجابية تسبق عودة طالباني ودعوته الى الاجتماع الوطني ،مؤكدة اهمية ان لا تكون ورقة الاصلاح حبيسة لادراج المكاتب كما هو الحال مع سابقاتها.

ودعت الى ايقاف مسلسل التصعيد الإعلامي وتحسين العلاقة ما بين رئاسة اقليم كردستان والحكومة المركزية وتحسين مفردات البطاقة التموينية واحكام السيطرة على الحدود وحمايتها من تسلسل الإرهابيين وإقرار قانون التقاعد العام". وأبدت الدوري استغرابها "من تغييب المرأة في ورقة الإصلاح، مؤكدة اهمية ان يكون هناك دور لعضوات مجلس النواب في المفاوضات التي ستجري في الاجتماع الوطني المرتقب وفي ورقة الاصلاح. وشهدت مناطق عدة في محافظات بغداد وكركوك والبصرة ونينوى وذي قار وميسان وصلاح الدين يوم الاحد الماضي عدة انفجارات بسيارات مفخخة اسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى.

كندا تسعى لإعادة فتح سفارتها في بغداد

□ بغداد/ المدى

كشف السفير الكندي غير المقيم مارك غوزدكي عن "زيارة قريبة لوزير خارجية بلاده إلى بغداد لبحث فتح السفارة الكندية".

وبحث رئيس لجنة العلاقات الخارجية النيابية همام حمودي خلال استقباله أمس الثلاثاء بمكتبه الخاص السفير الكندي غير المقيم لدى العراق "مارك غوزدكي" العلاقات الثنائية بين الطرفين وسبل تعزيزها وفتح السفارة الكندية في بغداد.

وذكر بيان لمكتب حمودي تلقت "المدى" نسخة منه ان "حمودي وخلال لقائه السفير الكندي غير المقيم دعا كندا إلى تعجيل فتح سفارتها في بغداد دعما لموقفها المساند للتجربة العراقية الجديدة وتمهيدا لدخول الشركات الكندية ساحة المنافسة مع الشركات العالمية المستثمرة في مجال النفط".

من جانبه كشف السفير الكندي غير المقيم مارك غوزدكي عن "زيارة قريبة لوزير خارجية بلاده الى بغداد لبحث فتح السفارة الكندية".

وتابع البيان "كما ناقش حمودي خلال اللقاء الذي حضرته المستشارة السياسية لكندا في بغداد "ستيفاني دوهيم" اخر التطورات الجارية على الساحتين العراقية والاقليمية فيما استوضح المسؤول الكندي موقف العراق من القضية السورية "مشيرا الى "أهمية العراق وموقعه الوسط بين جميع دول الجوار السوري".

من جانبه أشار رئيس لجنة العلاقات الخارجية النيابية همام حمودي الى " اقتناع الاطراف التي تحفظت على تعامل العراق مع الملف السوري ومنها تركيا والسعودية وقطر بالطرح العراقي الذي رفض التدخل الاجنبي والحصار والعنف من الطرفين" مبينا ان "العراق اطلق تحفظاته الثلاثة ودعا إلى الحوار بين طرفي النزاع وأكد على وقوفه مع تطلعات الشعب السوري" داعيا الى ان "يترك القرار للشعب السوري ليقرر ما يريد بنفسه".